قبائل المخزن و دورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)

أ.د. محمد السعيد عقيب، أ. عمر لمقدم

(جامعة الشهيد حمة لخضر عمارة، الوادي – الجزائر)

تاريخ الاستلام:2018/12/13- تاريخ المراجعة: 2018/12/20 -تاريخ القبول2018/12/30

الملخص:

يهدف المقال إلى دراسة الدور الذي لعبته القبائل المخزنية في إيالة الجزائر، حيث أن العثمانيين قد بحثوا عن مساندين لهم في المناطق الريفية بالإيالة فجندوا ما يعرف بالقبائل المخزنية، التي بفضل خدماتها وطد العثمانيون حكمهم في المناطق الريفية، حيث ساهمت هذه القبائل التابعة في تحصيل الضرائب و المشاركة في الحملات العسكرية ضد القبائل المتمردة مقابل إمتيازات والإعفاء من الضرائب.

Résumé:

Cette étude a pour but de connaître les rôles que les tribus de Makhzen ont joué dans la régence d'Alger durant l'epoque ottomans. Les Ottomans d'Alger ont cherché des auxiliaires dans la population rurale et ils ont recruté ce qu'on appelle les tribus de Makhzen, grâce à eux, les Ottomans ont consolidé leur domination dans les régions rurales, ces tribus privilégiées et vassales et exemptes d'impôts ont contribué à la perception des impôts et la participation à des campagnes militaires contre les tribus révoltées.

المقدمة

إن الأحداث التي عرفها البحر المتوسط في بدايات الفترة الحديثة خلال القرون 15م و16م كانت سببا رئيسيا للوجود العثماني في بلاد المغرب والجزائر خصوصا، باعتبارها تحتل موقعا هاما في الحوض الغربي للموتسطفأصبحت السيطرة عليها ضرورة ، ورغم مجيء العثمانيين و توطنهم في الجزائر إلا أن نفوذهم الكبير لم يتجاوز المدن عموما والفحوص المحيطة بها، ومع توالي الأحداث وتطور الأوضاع داخليا و إقليميا، بدأت السلطة الجديدة تتجه لتوسيع نفوذها في دواخل البلاد، وهو الأمر الذي لم يكن من السهولة بمكان بالنظر لاتساع و وعورة المناطق الريفية و الجبلية والصحراوية، وهو ما دفع عثمانيي الجزائر إلى انتهاج أسلوب يقوم على كسب ولاء قبائل محلية تمتاز بقدرات عسكرية و معرفة بالمناطق الداخلية الريفية وسكانها، و هي ما عرف بالقبائل المخزنية التي انضوت تحت لواء العثمانيين وقدمت خدمات للسلطة العثمانية في الجزائر، لاسيما قيامهابدور الوساطة مع السكان الريفيين خصوصا حيث كانت هذه القبائل ركنا رئيسيا ارتكزت عليه

سياسة الإدارة الجديدة، ووسيلة هامة لتوسيع النفوذ داخل الإيالة باعتبارها صارت مجالا حيويا لدولة الجزائر العثمانية في ظل المخاطر الخارجية و الصراعات التي شهدها الحوض الغربي للمتوسط في العصر الحديث.

ولتسليط الضوء على المهام التي اضطلعت بها القبائل المخزنية ، ننطلق من سؤال رئيس متمثل في: كيف كانت علاقة القبائل المخزنية مع السلطة العثمانية والسكان المحليين في الجزائر؟. ولتفصيل هذا السؤال انبثقت عنه أسئلة مكملة هي: ماهو مفهوم القبائل المخزنية و ما هو موقعها الاجتماعي والجغرافي؟ ما هي أصنافها وكيف تطورت العلاقة بينها وبين الإدارة العثمانية ؟ وماهي الأدوار التي قامت بها هذه القبائل في إطار العلاقة بين سلطة الحكم العثماني والسكان في الجزائر ؟

التعريف بقبائل المخزن وموقعها الاجتماعي:

يذكر الأستاذ عمار بوحوش :((أن القبائل المخزنية هي التي تتحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن مقابل إعفائها من دفع الضرائب))[1]، ويعرفها ناصر الدين سعيدوني بقوله: "يمكن لنا أن نعرف قبائل المخزن من حيث التكوين بأنها عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها، مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك على الأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليؤلفوا جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية"[2].

أما عن موقع قبائل المخزن ضمن التركيبة السكانية للجزائر، فقبائل المخزن لا تتواجد بالمدن، أي أنها لا تصنف اجتماعيا ضمن فئة السكان الحضريين، بل تمثل جزء من سكان الأرياف الذين هم الغالبية العظمى لسكان الجزائر العثمانية، حيث تفوق نسبتهم 95% من مجموع السكان[3].

الانتشار الجغرافي للقبائل المخزنية:

إن قبائل المخزن هي مجموعات سكانية ذات طابع فلاحي وعسكري وإداري، بالنظر للمهام المنوطة بها، وتضم العبيد و الكراغلة وأهل الصحراء والهضاب والجبال[4]،ومن هنا فتواجد هذه القبائل المخزنية لم يقتصر على منطقة دون أخرى في الجزائر، بل كان تواجدها في مناطق البيالكات الثلاثة وضواحي العاصمة، وهو ما مكن الأتراك من السيطرة على أغلب أرجاء الإيالة.

وعموما فإن انتشار هذه القبائل في البلاد كان وفق مسارين متوازيين من الشرق إلى الغرب، حيث يمتد الأول مع سفوح الجبال التلية، والثاني يمتد مع حدود الصحراء، وهو ما يجعل دواخل البلاد بين الحدين يخضع للرقابة المباشرة من طرف القبائل المخزنية[5].

تواجدت القبائل المخزنية في مناطق الطرق السلطانية، وهي الطرق التي تربط بين دار السلطان بباقي البايلكات[6]، كالطريق الرابط بين دار السلطان وقسنطينة مثلا، حيث نجد العديد من القبائل المخزنية، كقبيلة الزواتنة المتواجدة قرب بني هارون، و تتواجد أيضا في مناطق تمتد من عاصمة البايلك إلى باقي مدنهكتبسة وعنابة وباتنة، حيث كانت هذه الطرق تحت الرقابة المخزنية المباشرة، حيث تواجدت قبائل الزمالة والدوائر[7]، كالزمالة التي تحتل سهل عين مليلة بين منطقتي القريون ونيف الناصر، أو الدوائر بكل من سيرا (Sira) قرب عين مليلة وواد بوصالح قرب فرجيوة وواد الزناتي[8].

وعرف بايلك الغرب نفس الوضع، حيث كانت القبائل المخزنية لاسيما الزمالة والدواير و المكاحلية استقروا على عدة نقاط بين عاصمة البايلك الغربي وباقي مدنه، كمازونة و معسكر وتلمسان[9]،كما انتشرت هذه القبائل في المناطق ما بين دار السلطان ومنطقة القبائل وبايلك التيطري كمناطق سير، بني سليمان وسور الغزلان، وتواجد هذه القبائل على امتداد الطرق السلطانية جعلها تنقسم بين ما يتبع إداريا دار السلطان أو يتبع أحد البايلكات[10].

وتموقعت هذه القبائل في النقاط الحساسة، وذات الأهمية للإدارة العثمانية كمناطق تواجد الأبراج والحصون التابعة للإدارة، كقبيلة عمراوة المقيمة قرب برج سباو، كما وجدت بنقاط العبور كالجسور والخوانق والممرات الجبلية كقبيلة عريب قرب ممر سولان الغزلان، وكذا مضيق وادي يسر بالأخضرية المحروس من طرف قبيلة حرشاوة والزواتنة[11]، .

ولأهمية القناطر فقد كانت تعد مناطق تواجد القبائل المخزنية، على غرار قبيلة أولاد الصحاري المخزنية قرب قنطرة الشلف الكبرى، ونظرا للدور الاقتصادي لهذه القبائل فقد كانت الأسواق إحدى نقاط رقابتها، مثل سوق الأرباع الواقع جنوب التيطري والمراقب من طرف قبيلة أولاد مختار الخليفة[12].

ويضاف إلى ما سبق مناطق تواجد مطامير البايلك لتخزين الحبوب والطواحين والتي من خلالها تراقب قبائل المخزن الأهالي المترددين عليها، كما تنتشر في نقاط تعرف بمحطات القوناق وهي مخصصة عادة لاستراحة المسافرين والقوافل وحاملي البريد والمحلات[13].

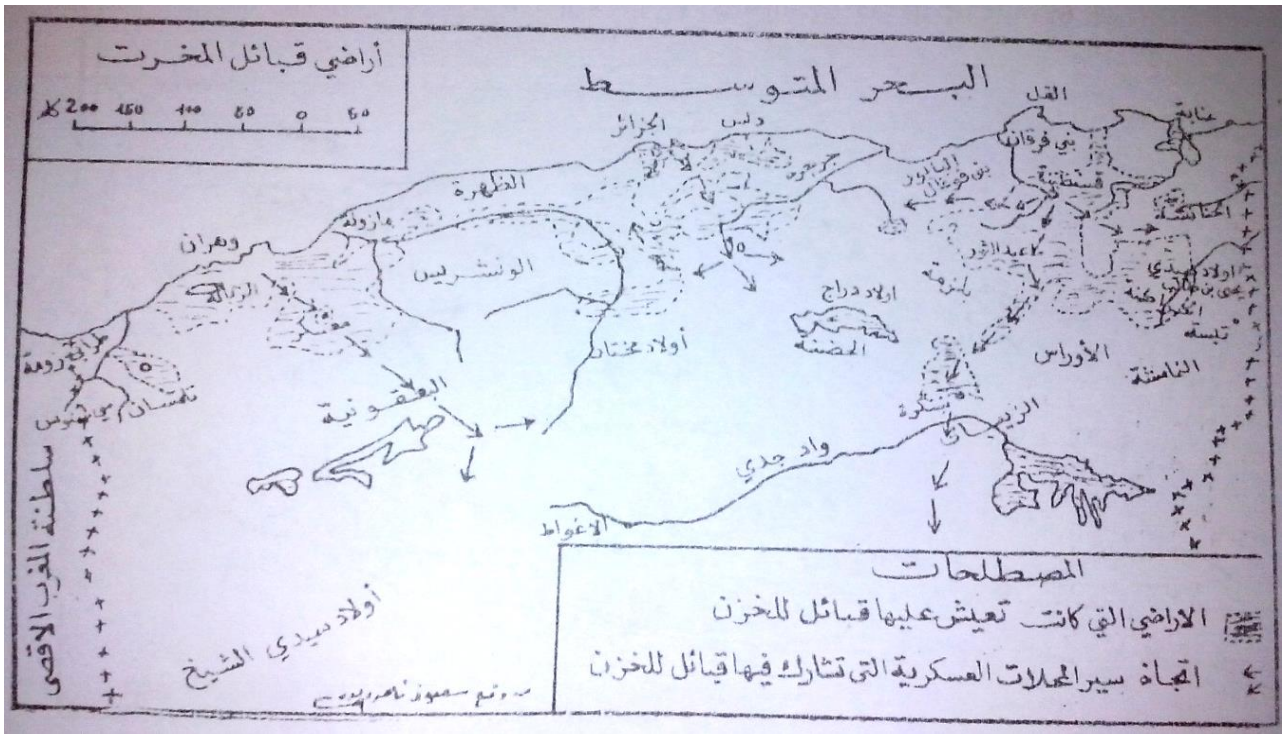

المصدر: سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص438.

أصنافها:

تعد قبائل المخزن نموذجا واضحا لسياسة الإدارة العثمانية مع السكان، ولاسيما سكان الأرياف، واتصاف هذه القبائل بالصفة المخزنية يتضمن أنها تتكون من مجموعات بشرية ذات طابع إداري وعسكري وفلاحي في ذات الوقت وهو عامل الارتباط في حالتها هذه، ولم يكن ارتباطها قائما على الأصل الواحد والعصبية القبلية بالأساس، وبالنظر إلى نشأة وتكوين هذه القبائل يمكن الوقوف على ثلاثة أنواع:

الصنف الأول: قبائل محلية في الأصل تتواجد على أراضي زراعية أو مجاورة للمدن قبل مجيء العثمانيين، وكانت مواطنها سهلة المنال من طرف العثمانيين، حيث فضل هذا الصنف التحالف مع العثمانيين طوعا مقابل إقرار احتفاظهم بأراضيهم وانتفاعهم بجمع الضرائب من قبائل الرعية، وتلتزم هذه القبائل بتقديم كل أصناف الدعم للإدارة العثمانية لاسيما العسكري، كما أن بعض القبائل كالقبائل المرابطية تعاونت مع العثمانيين عن قناعة ومن منطلق أنهم مسلمون محررون جاءوا لأجل الجهاد وتحرير الأرض من الكفار.

الصنف الثاني: هو قبائل ممتنعة في الأصل لكن فرض عليها الوضع المخزني، غير أنها لا تلتزم بهذه الصفة بشكل دائم، إذ تتمرد كلما مرت الإدارة العثمانية بفترة فتور أو انشغال، ومنها قبائل نزليوة بوادي يسر بمنطقة القبائل.

الصنف الثالث: هو قبائل شكلها العثمانيون من أفراد لا ينتمون عادة إلى نفس الأصل، فهم مغامرون متطوعون أو حتى من العبيد الذين تم تحريرهم، حيث فرض وضعهم الاقتصادي والاجتماعي انضواءهم لخدمة العثمانيين نظير إقطاعهم أراض زراعية وانتفاعهم من وظائف[14].

والإتصاف بالصفة المخزنية لا يعني آداء نفس المهام، إذ على هذا الأساس تصنف إلى نوعين: قبائل مخزنية ذات طابع عسكري وهي القبائل المخزنية المحاربة كقبائل مازونة و النوع الثاني هي القبائل المخزنية ذات الطابع الفلاحي تهتم بالفلاحة وتربية الخيول غير المسلحة التي تساهم بالعمّال الخماسين أو لحراسة مطامير البايلك، كقبيلة أولاد صابر حيث كلّفت بتموين قبائل المخزن والجيش بالخيول.

تطور السياسة العثمانية مع قبائل المخزن:

إن ما يجمع القبائل المخزنية هو دخولها في خدمة الإدارة العثمانية الحاكمة، وهو ما سهل إخضاع هذه الأخيرة للأرياف وسكانها، لكن مخزنة القبائل واهتمام الإدارة بهم لم يكن بنفس الوضع خلال فترة الوجود العثماني بالجزائر، حيث شهد اعتماد الإدارة العثمانية على القبائل المخزنية تطورا امتد إلى غاية الاحتلال الفرنسي، وقد ذهب بعض المؤرخين إلى تحديد مراحل تطور السياسة العثمانية مع القبائل المخزنية كما يلي:

المرحلة الأولى: تمتد من بداية الوجود العثماني (1518م) إلى نهاية القرن 16م وتزامنت مع مرحلة حكم البيلر بايات، وهي مرحلة شهدت عدم اعتماد العثمانيين على العنصر القبلي، وفي مقابل ذلك كان التركيز على العنصر التركي، وذلك يعود إلى حداثة الوجود العثماني ذي الطابع العسكري، واعتدادهم بالتفوق الذي يقوم أساسا على الجهاد البحري الذي كان يمثل مصدر عوائد السلطة الجديدة، ولم تكن المناطق الداخلية للبلاد تحظى بذات الأهمية، وهو ما قلل من أهمية القبائل المحلية ومخزنتها، ولم يكن الاعتماد عليها يمثل ضرورة لدى العثمانيين[15].

المرحلة الثانية: تمتد طيلة القرن 17م، وهي مرحلة عرفت توجه الإدارة العثمانية إلى توسيع نفوذها وإحكام سيطرتها على الداخل ولاسيما الأرياف[16].

وقد تزامنت هذه المرحلة مع أغلب فترة حكم الباشوات (1588-1659م) الذين عرفوا باهتماماتهم الشخصية وجمع الثروات، ولم يجد حكام الإدارة العثمانية بدا من اللجوء إلى البوادي واستغلالها وفرض ضرائب باهظة على سكانها، ولذلك فتوظيف قبائل المخزن كان ضرورة لتحقيق هذا الغرض، فكان زيادة الاهتمام بدور هذه القبائل، لاسيما وأن محاولة السيطرة على الأرياف ومقدراتها قد شهدت في كثير من الأحيان ردة فعل عنيفة في شكل تمردات وثورات[17]،

لاسيما في الفترة 1590-1647م، وكانت في الأرياف خصوصا[18]، كما أثبتت القبائل المخزنية في مثل هذه الحالات فعاليتها وصار الاعتماد عليها ضروريا وأصبحت تمثل جزءا هاما من الحملات العسكرية والمحلات[19].

المرحلة الثالثة: تمتد من بداية القرن 18م إلى نهاية الوجود العثماني، حيث ومع مرور الزمن أثبتت القبائل المخزنية فعاليتها في إحكام سيطرة الإدارة العثمانية على الأرياف، حيث عرفت هذه المرحلة زيادة في الاعتماد على هذه القبائل، وزاد الارتباط بينها وبين الإدارة العثمانية حتى صار نفوذ وقوة الإدارة في الأرياف يقاس بمدى ارتباط هذه الأخيرة بالقبائل المخزنية، ويعود ازدياد الاعتماد على هذه القبائل في هذه المرحلة الأخيرة إلى تدهور الأوضاع في البلاد بسبب الاعتداءات الخارجية ونقص موارد الجهاد البحري، وهو ما حتم على الإدارة العثمانية زيادة التركيز على المداخيل والإنتاج في المناطق الريفية الداخلية، أين لعبت القبائل المخزنية دورا فاعلا في ذلك، بل وأصبحت عنصرا أساسيا في الحكم العثماني في الجزائر[20]، والأدل على ذلك أنه في أواخر الحكم العثماني، تم إلغاء الانكشارية من طرف السلطان العثماني محمود الثاني سنة 1826، وهو ما أدى إلى تقلص الحضور التركي في القوة النظامية في مقابل ارتفاع نسبة الكراغلة ورجال المخزن فيها، لاسيما مخزن منطقة الزواوة[21].

دور القبائل المخزنية بين الإدارة العثمانية والسكان:

إن الدور الذي لعبته القبائل المخزنية يتمحور أساسا حول دور الوساطة بين الإدارة العثمانية الحاكمة سواء المركزية بدار السلطان أو البايلكات الثلاثة من جهة وبين سكان الأرياف من جهة أخرى، و دور الوساطة كان بتأطير من الإدارة العثمانية وفق تنظيم إداري تراتبي محكم، حيث آل الأمر بالقبائل المخزنية إلى أن تصير جزءا من جهاز الحكم خاصة في أواخر العهد العثماني.

فلقد كانت قبائل المخزن حلقة الوصل بين السكان والحكام، فالسياسة العثمانية بالجزائر هي التي أبرزت مهام هذه القبائل الإدارية والعسكرية ، وهذا من خلال تواجدها في شكل مجموعات سكانية تعميرية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية ، استمدت منها تماسكها فهي متمايزة لإي أصولها مختلفة في أعراقها .[22]

فعلى مستوى الإدارة المركزية (أثناء حكم الدايات مثلا و هي الفترة الأخيرة للجزائر العثمانية)، نجد ضمن مجموعة الموظفين خوجة الخيل الذي يشرف على أملاك البايلك، وهو الموظف المخول بالاتصال المباشر بفرسان المخزن والعشائر المتحالفة مع الإدارة على مستوى دار السلطان وبايلك التيطري قصد الحصول على التموين الضروري [23].

وحسب الترتيب الإداري وتحت إشراف وصلاحيات الموظفين الكبار يوجد مجموعة من الموظفين الصغار ومنهم مجموعة القياد ولهم مهمة الإشراف على البوادي، ويستعينون في ذلك بفرسان المخزن قصد توفير الأمن والقيام بأعمال الجباية في الأرياف[24].

وفي إطار التنظيم الإداري للقبائل المخزنية وكسب ولائها قامت الإدارة العثمانية بوضع قيادات على رأس كل قبيلة، وذلك حسب قوة كل قبيلة ونفوذها، فالقبائل القوية يسمح لها بتعيين واختيار قادتها بنفسها، فيما تتدخل الإدارة العثمانية في تحديد وتعيين رؤساء القبائل المخزنية الأخرى كالزمول والدوائر والعبيد[25]، فمثلا تخضع دوائر في بايلك قسنطينة بكل من واد الزناتي وفرجيوة إلى ضابط يسمى آغا الدائرة (Agha de Daira)[26]، ويقوم المعين على رأس قبيلة مخزنية بدفع مبلغ من المال إلى الإدارة يعرف بحق تقليد القندورة [27].

وعلى كل يبدو أن الإدارة العثمانية لم تكن تثق في القبائل المخزنية رغم تركها لها حرية تسيير شؤونها الخاصة واحتفاظها بسلاحها، حيث عمدت إلى مراقبتها ببث عيون لها تمثلت أساسا في الخماسين الذين استغلتهم الإدارة العثمانية في أراضي مجاورة لأراضي القبائل المخزنية تعمدت الإدارة الاحتفاظ بملكيتها [28].

الجانب العسكري:

أخذ الجانب العسكري أهمية وحيزا كبيرين في علاقة السلطة العثمانية بمناطق الإيالة وسكانها ولاسيما الأرياف، وساهم في ذلك كون هذه القبائل المخزنية تمثل ما نسبته 10-20% من سكان الجزائر، وهو ما شكل عاملا مساعدا للعثمانيين لحكم البلاد خاصة في الجانب العسكري[29]، ويضاف لهذا الضعف العددي للعثمانيين بالجزائر، وغلبة العسكرية البحرية عليهم لاسيما في المراحل الأولى للوجود العثماني، حيث لم تكن لهم تجربة، إذ اكتفوا بالاعتماد على فرق الأوجاق وبعض المتطوعين في شكل حاميات للسيطرة على مناطق نفوذهم التي لم تكن تتجاوز المدن وفحوصها[30]، فمدينة الجزائر ذاتها باعتبارها مركزا للسلطة لم يتعد فيها عدد أفراد قوات المحلة والنوبة الـ 10آلاف (5092 تركي و3450 كرغلي) في أواخر العهد العثماني [31].

كما يشير سعيدوني إلى أنه في مرحلة ما، كان أفراد الانكشارية أقل من 4 آلاف في الأوقات العادية، فيما بلغت بعد تعزيز القبائل المخزينة 30 ألفا رجل في الأرياف والمدن، بالإضافة إلى 15 ألفا موزعة على البايلكات في أوقات السلم، بزيادة على وجود خزان احتياطي يمكن الاستعانة به في زمن الحاجة كالحروب والحملات التأديبية لقمع التمردات [32].

وفي هذا الشأن يعلق اميري Emerit قائلا: "نحن مندهشون من ملاحظة هذا العدد القليل من المسيطرين (يعني الأتراك بالجزائر)، الذين يبدو أنهم لم يتجاوزوا العشرين ألفا، وفي وقت الحرب كان تمكنهم تحريك من 10 إلى 12 ألفا تركي أو كرغلي، بل لدينا إحصاءات أنه في سنة 1829 كان مجموع فرقهم العسكرية 3661 رجل"[33].

فقبيلة الخشنة المتواجدة في وادي الزيتون (وفيه كانت تمارس زراعة الزيتون) كانت معفاة من الضرائب ومجندة في وقت الحرب، حيث كان يمكنها توفير 3000 رجل للداي، كما كانت مكلفة بمراقبة المنطقة الجبلية وفي نفس الوقت متيجة والطريق المؤدي إلى قسنطينة [34].

وقد أشار جورج فوازان Georges Voisin إلى تكوين وتجنيد هذه القبائل في محيط عواصم البايلكات، حيث يقول: "يعمد البيايات إلى استدعاء الرجال الذين لديهم استعداد وإرادة في التعاون مع السلطة العثمانية، حيث يأتي هؤلاء مرفوقين بخيامهم وعائلاتهم وقطعانهم، ويتم تزويد من لا يملك منهم بأحصنة وأسلحة، كما يقطعون أراضي لحرثها واستغلالها مع امتياز عدم دفع الضريبة، وهذه الاستدعاءات يوجهها البيايات إلى القبائل الصعبة المراس من الناحية العسكرية على الخصوص"[35].

وكان باستطاعة دوائر جميلة ووادي الزناتي توفير 1000 فارس لكليهما [36]، وبلغ عدد فرسان بايلك الغرب نحو 6000 فارس، أما بايلك قسنطينة فقد كان لديه 6000 فارس و6000 أخرى من المشاة [37]، وكان يمكن للزمالة الموجودة بسهل عين مليلة وحدها تقديم 500 فارس [38].

وتوفر القبائل المخزنية ما يمكن وصفه بالقوات المخزنية، حيث تكون موالية وداعمة للحاميات العسكرية العثمانية على مستوى كافة البايلكات، حيث تقوم بدعم المحلات العسكرية والحملات الموجهة لقمع التمردات والثورات، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام العام في المناطق الريفية ودعم سلطة البايلك وتمثيله وصد المحاولات العدوانية بالإضافة إلى دورها في إخضاع الأرياف من خلال المشاركة في الحملات العقابية[39]، وتقوم في إطار الدور العسكري كذلك بمراقبة الطرق والمناطق الحساسة، فقبيلة أولاد عبد النور غرب قسنطينة كان بإمكانها توفير 1000محارب، وتقوم بأعمال الحراسة على مستوى الطريق الرابط بين عاصمة البايلك وسطيف، وكذلك حراسة مخازن الحبوب على مستوى البايلك، كما يمكن لمخزن حجوط تقديم 1000 فارس متمرس وقد عرفوا بمهارتهم في سهل متيجة [40]، وساهمت قبائل المخزن في صد القبائل الجبلية والصحراوية الشديدة البأس ومنعت زحفها إلى المناطق السهلية الخصبة كمناطق متيجة وفرجيوة وتلمسان [41]، فمثلا مخزن الرحل (Maghzen de Nomades) المشكل من أولاد عبد الله وأولاد علي بن داود لعب دورا في صد القبائل الصحراوية [42].

وتعود استفادة السلطة العثمانية من دعم القبائل المخزنية إلى كون هذه الأخيرة تعرف دواخل البلاد أكثر من الأتراك الوافدين الغرباء، كما أن الاعتماد على هذه القوات قد وفر على حكام الإدارة العثمانية مبالغ طائلة كانت ستنفق على جلب جنود من العاصمة العثمانية، وهو ما يقلل من المداخيل الشخصية[43].

ولا تلعب القبائل المخزنية دورا أساسيا في حالة حرب بين جيوش نظامية، بل إن دورهم المحوري يرتبط أساسا بالأعمال العسكرية في دواخل الدولة وأريافها ضد قبائل أخرى مجاورة[44].

وقد يحدث أن ترفض بعض القبائل المخزنية أداء مهام مطلوبة من الإدارة العثمانية بحجة أن ذلك ليس من مهامها المتفق عليها، كالذي حدث لما وجهت الإدارة العثمانية أمرا إلى القبائل المخزنية (الزمول) بمنطقة القبائل قصد الالتحاق بالحملة العسكرية الموجهة لقمع ثورة التجانيين بعين ماضي، وهو ما رفضته بعض هذه القبائل لاسيما قبيلة عمراوة بدعوى أن ذلك ليس من المهام المتفق عليها، وأن مهامهم تقتصر على المناطق المحيطة بهم في منطقة القبائل وليس المناطق البعيدة كما هو الشأن في هذه الحالة[45]، كما استفاد منها العثمانيون للحراسة أو تسيير المحلات[45].

وتتجلى الأهمية العسكرية للقبائل المخزنية في كون عثمانيي الجزائر لم يكن لهم فرسان نظاميون، فسلاح الخيالة (الفرسان) الذي استخدموه كان فرسان القبائل المخزنية فقط[47].

كما برزت الأهمية العسكرية في بايلك الغرب على الخصوص، وذلك لكون المنطقة عرفت توظيفا كبيرا للقبائل المخزنية بالنظر لوجود مخاطر محدقة تمثلت أساسا في التحرش الإسباني وحكام المغرب الأقصى الذين لم يكونوا على وفاق مع سلطة الجزائر العثمانية، فلما كانت وهران تحت الاحتلال الإسباني، كانت قبائل المخزن (الزمالة والدوائر) التي تنسب إلى مخزن معسكر موجهة لصد الغارات المحتملة للنصارى[48]، فقبائل الدوائر والزمول قدمت خدمات للباي بوشلاغم (1708-1732) بمعسكر حيث استخدمهم لمهاجمة الإسبان في وهران و حلفائهم بني عامر[49]. وتعد الزمول والدوائر من أفضل الفرسان المخزنيين ومواقعهم كانت بالقرب من وهران المحتلة من طرف الإسبان[50]، فباي الغرب كان له آغاوين للزمول ومثلهما للدوائر[51].

ويشير سعيدوني إلى مساهمة مفروضة على قبائل الرعية في الجهة الغربية على الخصوص، وهي مساهمة خيل الرعية، وهي تتمثل في عدد من الأحصنة ودواب النقل، تؤخذ وتوضع في خدمة البايلك، ومنها يتم تزويد فرسان المخزن وتعويض المفقود منها في حالة موتها أو تعويضها في حالة خروجها في مهام خصوصا العسكرية منها[52].

الجانب الإداري و الاقتصادي:

لعبت القبائل المخزنية دورا هاما في الجانب الإداري خدمة للسلطة العثمانية، إذ أنها وفرت الأعوان المكلفين بجمع الضرائب من البوادي وإحصاء سكانها وتسيير شؤونها[53]، ويمكن أن يكون من المخزنيين من يتقلد منصب قائد أو شيخ لعدد من قبائل الرعية[54].

أما من الجانب الاقتصادي، يشير سعيدوني إلى أن الزراعة ازدهرت في عهد البيلربايات (1518-1588م) والباشوات (1588-1659م) وهو ما يعني ازدهارا اقتصاديا في المناطق الريفية ذات الطابع الزراعي، والتي كانت هدفا لسيطرة الإدارة العثمانية من خلال آلتها العاملة في الأرياف قبائل المخزن، وهو ما يعني مصدرا ضريبيا مغريا للسلطة الجديدة لاسيما ابتداء من عهد الباشوات، وكذلك مراقبة الإنتاج والحصول على مطالب عينية ومالية[55].

ذلك أن الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية والإنتاج الزراعي والحيواني بالأرياف يمثل مصدرا ماليا رئيسيا للإدارة العثمانية على مستوى الأرياف، وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب المفروضة والعشور كانت مجحفة وليس لها نظام قانوني، إنما يحددها رجال المحلة وفرسان المخزن[56].

ومن مهام مخزن الزمالة بسهل عين مليلة القيام بالرقابة على الأعمال الزراعية في موسمي الحرث والحصاد وكذلك تجميع المحاصيل واستغلالها، خصوصا الشعير في تربية الحيوانات والقمح لأغراض التجارة، بالإضافة إلى تزويد جنود الزمالة أنفسهم بمؤونتهم الغذائية[57]. وللإشارة صار الشرق الجزائري يحتل المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب خصوصا في عهد صالح باي[58].

نظير الخدمات التي تقدمها القبائل المخزنية للإدارة العثمانية، فقد استفادت من امتيازات متعددة، حيث سمحت لها باستغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التابعة للبايلك، وعرف ما تستقر عليه القبائل المخزنية بالمشاتي (جمع مشتى)، وهي أراضي لا يمكن بيعها أو شراؤها باعتبار ملكيتها تعود إلى البايلك[59]، بل كانت هذه القبائل مسجلة في سجل المشاتي عند الداي (في مرحلة الدايات)[60]، وهو ما يعني مساهمتها الفعالة في الإنتاج الزراعي والحيواني[61]، كما تقدم لخزينة الدولة جزء من الالتزامات المالية يتمثل في الزكاة والعشور فقط، وتعفى من باقي الضرائب المفروضة على باقي القبائل[62]. بمعنى أن رسوم الزكاة والعشور مفروضة على جميع القبائل (المخزنية وغير المخزنية) في حين تفرض على قبائل الرعية ضرائب إضافية تعرف باللزمة والغرامة في بايلكي التيطري والغرب، في حين تعرف في بايلك الشرق بالحكور، والجبري والغرامة و المؤونة، على اعتبار أن القبائل المخزنية تعفى من دفع هذه الضرائب كامتياز مقابل خدماتها، بل تستفيد من بعض الحقوق دون بقية السكان[63]، كالعلاوات التي تمنح للانكشارية[64].

ونشير إلى أن قبائل الدوائر والزمول مثلا كانت مستحوذة على الأراضي الأكثر خصوبة في نواحي وهران[65]، حيث أن 78% من السهول الوهرانية مخصصة للقبائل المخزنية، كما استفاد مخزن الزمول من سهول خصبة في عين مليلة، أقطعها إياهم صالح باي ببايلك الشرق[66].

وكانت بعض القبائل المخزنية تستفيد من جزء من المداخيل المتحصل عليها من قبائل الرعية، كقبيلة أولاد خليف التي كانت تفرض ما يعرف برسم العسّة على بعض القبائل كالشعانبة والأرباع وأولاد يعقوب والزارة والمخادمية مقابل استفادة هؤلاء من المراعي والأسواق الواقعة في إقليم القبيلة[67].

وينال كل فارس من فرسان المخزن حظه من الغنيمة، إذ قد يتحصل هؤلاء الفرسان على ثلث ما تم الحصول عليه في الحملة[68]، ومن ذلك حملة محمد الكبير باي معسكر على رأس 1500 رجل ضد نحو 15 دورا جنوب معسكر التي حصل فيها 67000 رأس غنم و5000 جمل و633 بغلا و720 بقرة وثور، وقد تم بيعها وتوزيعها على فرسان المخزن واليولداش (أصغر رتبة في الجيش العثماني) [69].

إن السيطرة وسيادة الإدارة العثمانية على الأرياف الجزائرية كرسها قيام قبائل المخزن بوظيفة جمع وإحصاء الإلتزامات المالية فيها، فهي مصدر دخل هام لخزينة الإيالة، لاسيما في الفترات الأخيرة من الوجود العثماني، حتى صارت علاقة الإدارة العثمانية بالمجتمع عموما والريفي خصوصا علاقة جبائية بالدرجة الأولى، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة المجتمع[70]، فقد أصبحت عناصر القبائل المخزنية أحد مكونات المحلة التي توجه كل سنة إلى البايلكات لتحصيل الضرائب من الأرياف خصوصا[71]، كما تقوم بمساعدة قياد قبائل أخرى في جباية الضرائب[72].

و المناطق البعيدة كوادي سوف –على سبيل المثال–، فقد بقيت غير خاضعة لسلطة البايلك في قسنطينة إلا في مراحل قصيرة عندما يجتاحها فرسان المخزن لجمع الضرائب بل قد حدث أن حضر الباي بنفسه لجمع الضرائب، كما حدث سنة 1821 لما جاء الباي أحمد المملوك لجمع الضرائب من المنطقة (وادي سوف)[73].

وجباية الضرائب من الأرياف كانت صعبة بسبب رفض الأهالي دفعها كالغرامة أو الخطية أو المعونة، وهنا يأتي دور قبائل المخزن، حيث تتدعم المحلة التي لا تتجاوز عادة 270 جندي بقوة وفيرة من الفرسان، و هو ما يجعل عدد أفراد المحلة في بعض الأحيان يصل إلى 1000 عنصر، يقودهم الباي وآغا المحلة، وتعتمد المحلة في جمع المعلومات حول القبائل المستهدفة بالشواف (وهم عيون مبثوثة لصالح الإدارة العثمانية)[74].

وتساهم قبائل المخزن في نفي قبائل مشاغبة أو على الأقل جزء منها، وقد تقوم سلطة البايلك بمنح أراضيها إلى قبائل مخزنية أو أي قبائل ريفية أخرى، ويحدث أن تغادر القبيلة موطنها هروبا من قسوة جباة الضرائب ورجال المحلات[75].

وتعمل القبائل المخزنية على مراقبة الحركة التجارية والأسواق التي يرتادها السكان، سواء التجارة في الأرياف أو المبادلات التجارية بين الأرياف والمدن[76]. وتعين الإدارة قائدا لجمع المكوس وتنظيمها ومقداره 10% من قيمة السلعة الواردة إلى السوق، ورسوم هذه الأسواق إنما هي طريقة تتبعها الإدارة للحصول على ضرائب من المناطق غير الخاضعة لنفوذ سلطة البايلك[77]. وفي المراحل الأخيرة من العهد العثماني يبدو أن الإدارة العثمانية قد بالغت في فرض الضرائب وجبايتها وهو ما أدى إلى ردود فعل عنيفة وصلت إلى حد الثورات، كثورة ابن الأحرش سنة 1803 لاسيما أن هذه المراحل شهدت قحطا ومجاعات[78].

تقوم قبائل المخزن في إطار علاقة السلطة بالسكان بمراقبة حركة الرعي الموسمى للبحث عن الكلأ والماء ومراقبة تنقلات السكان للبحث عن فرص العمل الموسمية في مناطق أخرى، كحالة الهجرة نحو مدينة الجزائر انطلاقا من دواخل البلاد وهو ما أسهم في تكوين فئة البرانية[79].

الخاتمة:

إن ظاهرة مخزنة القبائل ظاهرة موجودة ببلاد المغرب وسابقة للعثمانيين ولم يكونوا هم أول من استحدثها.

و تصنف القبائل المخزنية اجتماعيا ضمن السكان الريفيين لإيالة الجزائر، فقد كانت المساند القوي للإدارة العثمانية في الأرياف التي كانت تبحث عن سند محلي قوي يعزز نفوذها ووجودها ، ومن ذات المجتمع الريفي المستهدف وذلك للتغطية على الضعف العددي للعثمانيين المتقوقعين بالمدن.

وأدت لعبت القبائل المخزنية أدوارا هامة متعددة سواء من حيث الدعم العسكري أو الاقتصادي لصالح الإدارة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى فرض النظام العام وسلطة البايلك على السكان، كما أصبحت مؤطرة إداريا من طرف السلطة العثمانية وتحظى بامتيازات عديدة تضمن ولاءها.

ولأهمية ودور القبائل المخزنية في توسيع سيطرة السلطة العثمانية فقد كان تواجدها وتجنيدها عبر كافة أرجاء الإيالة،ولقد تطور وضع القبائل المخزنية إلى أن صارت أحد أجهزة نظام الحكم العثماني في الجزائر لاسيما في مراحله الأخيرة وأصبحت قوة الإدارة مرهونة بمدى ارتباطها بالقبائل المخزنية.

المراجع باللغة العربية:

1.عمار بوحوش، **التاريخ السياس للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2.ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

3سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519-183(دار السلطان أنموذجا)**، (مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية2013-201.

4.ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5.أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني 1519-1830** ،(رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر)، جامعة الجزائر، 2006/2005.

6.دلندة الأرقش و جمال بن طاهر و عبد الحميد الأرقش، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، تونس، 2003.

7.ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830م)**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8.حنيفي هلايلي،**بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى ، الجزائر ،2007.

9.محمد الخداري، "بلاد المغارب تحت الحكم العثماني: نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)"، **دورية كان التاريخية**، العدد 22، ديسمبر 2013.

10.محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** (سلسلة أطروحات الدكتوراه، 41)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

11.سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

12.فاطمة الزهراء سيدهم، "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، **دورية كان التاريخية**، العدد 13، سبتمبر 2011.

بالغة الفرنسية

1.Ernest Mercier, **histoire de Constantine**, J. Marle et F. Biron, Imprimeurs-Editeur, Constantine, 1903

2.EMERIT Marcel**, les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19e siècle**, in A.E.S.C, N1. 1966.

34.Ibid.
3.Georges Voisin, **L'Algérie pour les algériens**, Michel Levy Frères Librairies-Editeurs, Paris, 1861.
4.Ammar ou Saïd Boulifa, **le Djurdjura à travers l'histoire: depuis l'Antiquité jusqu'à 1830**: organisation et indépendance des Zouaoua (grande Kabylie), J. Bringau , Alger, 1925
5.Walsin Esterhazy, **Notice historique sur le maghzen d'Oran**, Typographie de Perrier, Oran, 1849
6.Walsin Esterhazy, **De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger**, librairie de Charles Gosselin, Paris, 1840

الرسائل الجامعية :

1.سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر، 1671–1830م**،(رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة باتنة، 2012.

2.حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، (رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.